

# جميع الفرائد ومناهج الأئمة في الاستدلال بها على الأحكام الشرعية

إعداد : عبد الهادي حميتو

القراءات القرآنية : هي السجل الكامل للفاظ القراءان الكريم  
وكيفيات أدائها ووجوه الخلاف فيها بين الرقاء ، على ما تلقاه الصحابة  
رضوان الله عليهم ، مما نزل به الروح الامين على قلب سيد المرسلين ،  
وتواتر النقل به عن قراء الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم من الخلفين  
الى اليوم .

#### معنى اختلاف الرقاعات :

والمراد بالاختلاف حينما يقال بوجوده بين القراءات ، ما هو واقع  
بينها من وجوه التباين والتنوع المختلفة ، اذ ينبغي ان نفرق بين نوعين من  
الاختلاف ، أحدهما منفي عن كتاب الله بالمرة ، ولا مجال لوقوعه فيه ،  
وهو الاختلاف الذي يعني التدافع والتناقض بين أجزاء القراءان بالامر  
والنهي أو الإثبات والنفي أو نحو ذلك ، فهذا منفي عن كلام الله ، كما قال  
الله تعالى في سورة النساء : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه  
اختلافا كثيرا » .

وأما النوع الثاني فهو واقع فعلا بين القراءات ، بل هو جوهرها  
ومادتها ، وهو بمعنى تعدد الوجوه التي تقرأ بها الآية ، بحيث يتنوع فيها

اداء بعض الالفاظ ، ويختلف من قراءة الى اخرى ، فيتنوع تبعاً لذلك مدلول الالفاظ وتختلف معانيها ، وتسمية هذا التباين اختلافاً ، إنما هو اشتراك لفظي في كلمة « اختلاف » ، ولا ريب « أن الالفاظ اذا اختلفت وكان مرجعها الى امر واحد ، لم يوجب ذلك اختلافاً » كما يقول الامام أبو العباس بن سريج (1) . فاختلاف القراءات اذن إنما هو اختلاف تنوع في كيفية قراءة الكلمة ووجه أدائها وهو بالنسبة للمفسر للقرآن ثروة جليلة القيمة ، لما يساعد عليه توسيع دلالات الآية وتنويعها مع انحاد اللفظ ، وهو من جهة ثانية مظهر من مظاهر الاعجاز في أسلوب القرآن ، اذ « أن مجيء القرآن في الفاظه على ما يحتمل الوجوه العديدة في القراءة ، لا مانع من أن يكون مراداً لله تعالى ، ليقرا القراء بوجوه ، فتكثر من جراء ذلك المعاني ، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات، مجزئاً عن آيتين فأكثر » (2) .

### الفرق بين اختلاف القراء واختلاف الفقهاء :

وينبغي أيضاً التفريق بين نوعين من الاختلاف : اختلاف القراء واختلاف الفقهاء ، قال الحافظ ابن الجزري : « اختلاف القراء حق وصواب في نفس الامر ، تقطع بذلك ، ونؤمن به ، ونعتقد أن معنى اضافة اختلاف اجتهادي ، والحق في نفس الامر فيه واحد ، فكل مذهب بالنسبة الى الآخر صواب يحتمل الخطأ ، وكل قراءة بالنسبة الى الاخرى حق وصواب في نفس الامر ، فقطع بذلك ، ونؤمن به ، ونعتقد أن معنى اضافة كل حرف من حروف الاختلاف (3) الى من قرأ به من الصحابة وغيرهم ، إنما هو من حيث أنه كان أضبط له ، أو أكثر قراءة أو اقراء به وملزمة له وميلاً اليه لا غير ذلك » (4) .

ولما كان اختلاف القراءات بهذه الصفة من كونه حقاً وصواباً ، وكانت مادته التي يدور عليها منزلة من عند الله في الجملة ، نهى رسول

- 
- (1) نقله الزركشي في البرهان في علوم القرآن 2 / 46 .
  - (2) انظر المقدمة القيمة لتفسير التحرير والتنوير للعلامة محمد الطاهر بن عاشور 1/ 55 .
  - (3) المراد بالحروف : الكلمات التي يتوارد عليها الخلاف بين القراء ، وتقرأ بأكثر من وجه . انظر سراج القرئء على الشاطبية ص : 14 .
  - (4) النشرفي في الرقعات العشر لابن الجزري 1 / 51 - 52 .

الله صلى الله عليه وسلم عن المراء في القرآن ، على ما أخرجه الامام أبو عبيد القاسم بن سلام ( ت 224 ) بسنده عن عمرو بن العاص قال : أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال عمرو : إنما هي كذا وكذا ، بغير ما قرأ الرجل . فقال الرجل : هكذا أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرجنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتياه ، فذكرنا ذلك له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأني ذلك قرأتكم أصبتم ، فلا تماروا في القرآن ، فان مرأ فيه كفر » (5) . وإنما كان النهي عن المراء لافادة أن كل ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة ، فهو حق وصواب ، ولأن المراء في ذلك يؤدي الى جحود الحق وانكار الصواب مغالبة للخصم واتباعا لهوى النفس ، مع ثبوت الوجهين أو الوجوه المتنازع فيها ، ولهذا كان علماء السلف يحذرون من مفبة الجهل بمسائل الخلاف ، سواء منها ما يتعلق بالقراءة أو ما يتعلق بالفقہ . فكانوا يقولون : « من لم يسمع الاختلاف فلا تعدوه

عالماً » (6) ، ويقولون : « من لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقیه ، ومن لم يعرف اختلاف الرقاء ، فليس بقارئ » (7) .

### حجية القراءات في استنباط الاحكام :

يرى جمهور الفقهاء ان القراءات لما كانت منزلة من عند الله على ما تواتر به النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف (8) ، ولما كانت كل قراءة منها تعتبر حقاً وصواباً لا مجال فيه لشك ولا تردد فانها حجة في استنباط الاحكام ، ولا تختلف في ذلك الآية التي يتوارد عليها الخلاف بين القراء ، عن الآية التي تقرأ على وجه واحد ، « وكل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ، فقد وجب قبوله ، ولم يسمع أحداً من الامة رده ، ولزم الايمان به ، وإن كلفه

- 
- (5) انظر فضائل القرآن لابن كثير المنشور بذيّل الجزء السابع من تفسيره ص : 457 .  
(6) أخرجه الحافظ أبو عمر بن عبد البر عن قتادة ، انظر جامع البيان العلم وفصله 57/2 .  
(7) المصدر نفسه نقلاً عن هشام بن عبد الله الرازي .  
(8) سمي السيوطي من رواية هذا الحديث واحداً وعشرين صحابياً وقال : نص أبو عبيد على تواتره ، انظر الاتقان 1/131 .

منزل من عند الله ، اذ كل قراءة منها مع الاخرى بمنزلة الآية مع الآية ،  
يجب الايمان بها كلها ، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا » (9) .

وانطلاقا من هذا التعميم درج المفسرون لكتاب الله على اعتبار وجوه  
القراءات وبيان معانيها ودلالاتها ، واعتبر جمهور الفقهاء كل ما ثبت من  
القراءات متواتر أو غير متواتر حجة شرعية ، على ما قال الدمياطي البناء  
في صدر كتاب الاتحاف :

« ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ ، معنى لا  
يوجد في قراءة الآخر ، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ، ومحجتهم  
في الاهتداء » (10) .

فالقراءان عند جمهور الامة يختلف قراءاته ، هو الاصل الاول من  
الاصول التي تستقى منها الاحكام ، ولا سيما القراءات السبع او العشر  
المتواترة ، فهي عندهم حجة لا سبيل فيها لتردد ولا طعن . « واما ما وراء  
العشرة كقراءة مصحف أبي أو ابن مسعود فهي الآن محكوم بشذوذها ،  
ولكن حكمها حكم السنة ، فيبحث عما ثبت منها بطريق صحيح ، أو حسن  
فيحتج به في الفقه ، كغيره على الاصح » (11) .

ومؤدى هذا الحكم ان كل قراءة هي في حد ذاتها خبر شرعي ، دون  
اغفال لغيرها من القراءات ، وما تقتضيه من حكم موافق لها أو مخالف ،  
وهو موقف ينطلق من اعتبار دلالات النصوص الشرعية جميعها ، سواء منها  
الظاهرة أو الخفية ، فيقفون ازاء الرقاعات كما يقفون ازاء الآيات التي لها  
دلالات ظاهرة مرادة ، ومعها دلالات خفية تشاركها في جواز ارادتها معها ،  
فيجرون تلك الاحكام الظاهرة الاصلية في الآية على المعاني الفرعية التي  
قد ترجع اليها عند التدبر ، وكما يفعلون في تفسير لفظ « الجهاد » مثلا  
في قوله تعالى : « ومن جاهد فانما يجاهد لنفسه » اذ يحتمل أن المراد

(9) النشر في القراءان العشر 51/1 .

(10) اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر للشيخ احمد بن محمد احمد البناء  
الدمياطي ص : 3

(11) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للعلامة محمد بن الحسن الحنجوي  
الثعالبي 15/1 .

بالجهاد اجهاد النفس في اقامة شرائع الاسلام ومقاومة النوازع والاهواء ،  
ويحتمل أن المراد به : مقاتلة الاعداء على ما يتبادر من لفظه ، ولا مانع  
عندهم من حمل الآية على كلتا الدالتين ، يفعلون ذلك في الآية اذا قرئت  
بوجهين فأكثر ، فيجوزون حمل اللفظ على جميع ما ورد في القراءة ،  
واقرار جملة المعاني التي يقتضيها تعدد القراءة فيها ، مع محاولة العمل  
بها جميعا والجمع بينها في الحكم الشرعي ما أمكن ، فإذا لم يتأت العمل  
بها جمع بينها على وجه يتأتى فيه دخول بعضها في بعض دون الاختصار  
على وجه واحد منها لانه يؤدي الى اسقاط وجه القراءة أو أوجهها الأخرى .  
وهذا الصنيع يشهد له التطبيق العملي عند الفقهاء والمفسرين ، كما تشهد  
له بعض النصوص المتناثرة في كتب « علوم القرآن » .

فمن ذلك تصريحهم بجواز حمل اللفظ على جميع ما يدل عليه  
كالحقيقة والمجاز ، كقول الامام بدر الدين الزركشي في البرهان . قد  
يكون اللفظ مشتركا بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما  
جميعا ، كقوله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » قيل : المراد « يضار »  
- يعني بكسر الراء - وقيل « يضار » - بفتح الراء - أي الكاتب  
والشهيد لا يضار فيكتم الشهادة والخط ، وهذا أظهر ، ويحتمل ان من  
دعا الكاتب والشهيد لا يضار فيطلبه في وقت فيه ضرر » (12) .

وقال السيوطي في الاكليل : « فيه النهي عن مضارتهما ، بأن يجبرا  
على الكتابة والشهادة ولهما عذر ، وان كان المرفوع فاعلا ففيه النهي عن  
مضارتهما صاحب الحق بالامتناع - عن أداء الشهادة أو عن الكتابة - أو  
تحريف الحق ، ويؤديه قراءة عمر « ولا يضار » بكسر الراء ، أخرجه  
سعيد بن منصور (13) وعبد الرزاق (14) . قال السيوطي :

(12) البرهان 2 / 207 .

(13) سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني نشأ ببلخ وطاف البلاد وسكن مكة وبها مات  
سنة 227 . روى عن مالك وحماد بن زيد وجماعة . انظر ترجمته عند ابن حجر في  
تهذيب التهذيب 89/4 - 90 .

(14) عبد الرزاق بن همام الصنعاني الحافظ صاحب المصنف والتفسير امام مشهور .  
توفي سنة 211 .

فقوله سبحانه : « يضار كاتب ولا شهيد » محتمل للمعنيين كما رأينا ، فيجب حمله عليهما معا ، لان تعدد القراءتين او القراءات بمنزلة تعدد الآيتين او الآيات في مذهب عامة الفقهاء « (15) .

وقال الزركشي ايضا : « وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتعارض الآيتين ، كقوله : « وأرجلكم » (16) بالنصب ، والجر ، قالوا يجمع بينهما ، بحمل أحدهما على مسح الخف (17) ، والثانية على غسل الرجل ، اذا لم يجد متعلقا سواهما « (18) .

وقال العلامة الشوكاني محتجا لهذا المذهب : « قد تقرر ان القراءتين بمنزلة الآيتين ، فكما انه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة أحدهما على زيادة ، بالعمل بتلك الزيادة ، كذلك يجب الجمع بين القراءتين « (19) . وقد أجاب الزركشي عن الاشكال المتوهم في اقتضاء اللفظ الواحد لمعنيين كلاهما مراد ، فقال في قوله : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » بعد تقرير التخريجين السالفين : « فعلى هذا يجوز ان يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا المعنيين على القولين ، أما اذا قلنا بجواز استعمال المشترك في معنييه فظاهر ، وأما اذا قلنا بالمنع ، فبأن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ، ومرة هذا ، وقد جاء عن ابي الدرداء رضي الله عنه : « لا يفقه الرجل كل الفقه ، حتى يرى للقرءان وجوها كثيرة » ، رواه احمد ، اى : اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى ، بل يعلم انه يصلح لهذا ولهذا « (20) . والقراءتان اذا اختلفتا قد تفيدان مع اختلافهما حكما واحدا وان اختلف اللفظ ، كما قرئ في سورة البقرة قوله تعالى : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » ، فقرأ نافع وابن عامر « واتخذوا » بفتح الخاء على الماضي ، وقرأ باقي العشر والجمهور « واتخذوا » على الامر (21) .

- 
- (15) الاكليل في استنباط التنزيل للسيوطي ص : 89 .  
(16) يعني في قوله تعالى في سورة المائدة : « فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » آية : 6 .  
(17) يعني قراءة « وأرجلكم » بالجر ، وسياتي فريد بيان للقراءتين .  
(18) البرهـان 2 / 52 .  
(19) فتح القدير للعلامة محمد بن علي الشوكاني 201/1 .  
(20) البرهـان 2 / 208 .  
(21) انظر البحر المحيط 381/1 واتحاف فضلاء البشر ص : 177 .

قَالَ العلامة ابن خالويه : « والحجة لمن فتح الخاء ان الله تعالى أخبر عنهم بعد ان فعلوه ، فان قيل : فان الامر ضد لماضي ، وكيف جاء القرءان بالشئ وهذه ؟ فقل : ان الله تعالى أمرهم بذلك مبتدئاً ، ففعلوا ما أمروا به ، فأثنى عليهم بذلك وأخبر به ، وانزل في العرصة الثانية» (22)، ومثل ذلك قاله أيضاً العلامة ابن قتيبة في قوله تعالى في سورة سبأ : « فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا » اذ قرئ لفظ « باعد » بصيغة الماضي وبصيغة الامر (23) .

وقد تفيد إحدى القراءتين أو القراءات معنى زائداً على القراءة الأخرى ، على ما قاله العلامة أبو البركات الأنباري في الإنصاف : « ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، فإذا اعتبرتم هذا في القراءات ، وجدتم اختلاف في معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه » (24) .

وقد ذكر السيوطي أنه ألف في الموضوع كتاباً سماه : « أسرار التنزيل » اعتنى فيه ببيان كل قراءة أفادت معنى زائداً على القراءة المشهورة (25) . كما نبه في الاتقان على أن بعض ما روى في التفسير عن الصحابة حسب قراءة خاصة في تفسير الآية الواحد ، قد يرد عنهم ، فيظن اختلافاً وليس باختلاف ، وإنما كل تفسير على قراءة » (26) .

قال : وقد خرجت على هذا قديماً الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسيره آية « أو لامستم » (27) هل هو الجماع أو الجس باليد؟ فالأول تفسير لقراءة « لامستم » (28) ، والثاني لقراءة « لمستم » ولا اختلاف (29) .

(22) الحجة في الرقعات السبع لابن خالويه ص : 87 .

(23) انظر تاويل مشكل القرءان لابن قتيبة : 31 - 32 .

(24) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين 176/1 .

(25) الاتقان في علوم القرءان 228/1 .

(26) الاتقان 194/1 .

(27) يعني الكلمة من الآية : 43 من سورة النساء ، ومن الآية : 6 من سورة المائدة .

(28) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف فيهما وبألف المشرة بألف . انظر الشر 251/2 .

(29) الاتقان 4 / 194 .



وقد تدل القراءتان معا على حكم واحد ، لكنهما تختلفان من حيث وجه الدلالة عليه ، فتكون أحدهما مثلا تدل عليه من طريق النص والآخرى بطريق الإشارة او التنبيه أو غير ذلك ، ولذلك قد تخفى دلالتها على ذلك الحكم نفسه ، الا على الراسخين في العلم .

ومن طريق ما جاء في ذلك ما حكاه القاضي أبو بكر بن العربي المعافري في احكام القرآن قال :

« حضرت في بيت المقدس طهره الله (30) بمدرسة أبي عقبة الحنفي ، والقاضي الزنجاني يلقي علينا الدرس في يوم جمعة ، فبينما نحن كذلك اذ دخل علينا رجل بهي المنظر على ظهره اطمار ، فسلم سلام العلماء ، وتصدر صدر المجلس بمذارع الرعاء ، فقال القاضي الزنجاني : من السيد ؟ فقال : رجل سلبه الشطار أمس ، كان مقصدي هذا الحرم المقدس ، وانا رجل من أهل صاغان من طلبة العلم ! فقال القاضي مبادرا : سلوه - على العادة في اكرام العلماء بمبادرة سؤالهم - ووقعت القرعة على مسألة « الكافر اذا ألتجأ الى الحرم » هل يقتل أم لا ؟ فأفتى : لا يقتل ، فسئل عن الدليل ؟ فقال : قوله تعالى : « ولا تقتلوهم عند أمسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه » (31) ، قرىء « ولا تقتلوهم » « ولا تقتلوهم » (32) . فان قرىء « ولا تقتلوهم » فالمسألة نص ، وان قرىء « ولا تقتلوهم » فهو تنبيه ، لانه اذا نهى عن القتال الذي هو سبب القتل ، كان دليلا بينا ظاهرا على النهي عن القتل ، قال : فاعترض عليه القاضي منتصرا للشافعي ومالك ، وان لم ير مذهبهما - على العادة - فقال : هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » (33) ، فقال له الصاغني : هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه ، فان هذه الآية التي اعترضت بها عامة في الاماكن ، والتي احتججت بها خاصة ، ولا يجوز أن يقال : ان العام ينسخ الخاص ، فبهت القاضي الزنجاني ؛ وهذا من بديع الكلام » (34) .

---

(30) وقع بيت المقدس في ايدي الصليبيين لهذا العهد ابتداء من سنة 491 هـ . انظر الكامل لابن الاثير حوادث هذه السنة .

(31) البقرة ، الآية : 191 .

(32) قال الفراء : « ولا تقتلوهم عن المسجد الحرام ... » هذه رواية اصحاب عبد الله وكل حسن ، معاني القرآن 1/116 .

(33) سورة التوبة الآية : 5 .

(34) انظر احكام القرآن ، القسم الاول ص : 105 .

فلا اشكال في الجمع بين قراءتين تفيدان حكما واحدا ، وانما الاشكال في الرقاعتين اذا افادتتا حكمين مختلفين كما سيأتي .

### مذهب الجمهور :

فمذهب الجمهور العمل بموجب الرقاعتين ، حتى وان اقتضت كل واحدة منهما حكما مغايرا لما اقتضته الاخرى ، ولا يعدون الآية المختلف في قراءتها من قبيل المتشابه من القرآن ، على غرار ما يفعلون عند تعارض الاحكام المستفادة من الآي مثلا . قال العلامة القرطبي نقلا عن ابن خويننداد (35) من أئمة المالكية : « للمتشابه وجوه ، والذي يتعلق به الحكم ، ما اختلف فيه العلماء : اي الآيتين نسخت الاخرى ؟ كقول علي وابن عباس في الحامل المتوفى عنها زوجها : تعتد أقصى الاجلين (36) ، فكان عمر زید ن ثابت وابن مسعود وغيرهم يقولون : وضع الحمل ، ويقولون : سورة النساء القصري (37) نسخت « أربعة أشهر وعشرا » (38) ، وكان علي وابن عباس يقولان : لم تنسخ » .

« وكنعارض الآيتين : أيهما أولى أن تقدم (39) ، اذا لم يعرف النسخ ، ولم توجد شرائطه (40) كوقله تعالى : « واحل لكم ما وراء

---

(35) هو أبو بكر أو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المشهور بابن خويننداد من كبار أئمة المالكية ، له كتاب في أحكام القرآن ، انظر ترجمته في ترتيب المدارك لمياض 606/4 ، وطبقات المفسرين للداودي 68/2 ترجمة : 436 .

(36) المراد بأقصى الاجلين : ابعدهما وأطولهما ، وهما أجل الحمل الذي دل عليه قوله تعالى : « وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن » سورة الطلاق الآية : 4 ، والاجل الثاني هو المذكور في سورة البقرة الآية 234 في قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ... » .

(37) المراد بالقصري سورة الطلاق ، وأما الطولي فسورة النساء التي بعد آل عمران في المصحف .

(38) يعني نسختها بالنسبة للمتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا ، لا بالنسبة للمتوفى عنها مطلقا فحكمها باق .

(39) يعني في الحكم الشرعي منها .

(40) شرائطه كما حددها الأمدي في كتاب « الاحكام في اصول الاحكام » ج 3 ص 164 : « أن يكون الحكم شرعيا ، متاخيا عن الخطاب المنسوخ حكمه ، وان لا يكون الخطاب المرفوع حكمه مقيدا بوقت معين ، ومن الشروط المختلف فيها بين الاصوليين : (1) أن يكون الخطاب بعد التمكن من امتثال الحكم ، (2) أن يكون الخطاب المنسوخ مما لا يدخله الاستثناء والتخصيص ، (3) أن يكون نسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة ، (4) أن يكون النسخ والمنسوخ نصين قاطعين ، (5) أن يكون النسخ مقابلا للمنسوخ مقابلة الامر للنهي ، والمضيق للموسع ، (6) أن يكون النسخ ببدل » .

ذلكم « (41) يقتضي الجمع بين الاقارب من ملك اليمين ، وقوله تعالى :  
« وأن تجمعوا بين الاختين » (42) يمنع ذلك . « ومنه أيضا تعارض  
الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتعارض الاقيسة ، فذلك  
المتشابه . » قال :

« وليس من التشابه ان تقرأ الآية بقراءتين ، ويكون الاسم محتملا او  
مجملا ، لان الواجب منه قدر ما يتناوله الاسم او جمعيه ، والرقاءتان  
كالايتين ، يجب العمل بموجبهما جميعا ، كما قرئ : « وامسحوا برؤوسكم  
وارجلكم » بالفتح والكسر » (43) .

#### مذهب الحنفية :

وقد خالف في هذا الاصل من كبار الحنفية أبو الحسن الكرخي (44)  
وتلميذه أبو بكر الجصاص (45) فقال الكرخي : « سبيل الرقائتين غير  
سبيل الايتين ، وذلك لان حكم القرائتين لا يلزم معا في حال واحدة ؛ بل  
بقيام احدهما مقام الاخرى ، ولو جعلناهما كالايتين ، لوجب الجمع بينهما  
في القراءة ، وفي المصحف والتعليم ، لان القراءة الاخرى بعض القراء ،  
ولا يجوز اسقاط شي منه ، ولكان من اقتصر على احدى القرائتين ، مقتصرا  
على بعض القراء ، لا على كله ، ويلزم من ذلك ان المصاحف لم يثبت فيها  
جميع القراء وهذا خلاف ما عليه جميع المسلمين ، فثبت بذلك ان  
الرقائتين ليستا كالايتين في الحكم ، بل تقرآن على ان تقوم احدهما مقام  
الاخرى ، لا على ان يجمع بين احكامها ، كما لا يجمع بين قراءتيهما واثباتهما  
في المصحف معا » (46) .

(41) سورة النساء : الآية 24 .

(42) سورة النساء : الآية : 23 .

(43) انظر الجامع لاحكام القرآن للقرطبي 11/4 - 12 .

(44) عبيد الله بن الحسن الكرخي ولد سنة 260 - وتوفي سنة 340 ، انظر طبقات الفقهاء  
للشيرازي ص : 142 وفهرست ابن النديم ص : 307 .

(45) هو ابو بكر احمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي ، ولد سنة 306 - وتوفي سنة  
370 ، وهو صاحب احكام القرآن مطبوع في مجلدين وكتاب الاصول المعروف باصول  
الجصاص مخطوط في جزئين بدار الكتب المصرية عدد 161 ، انظر ترجمة الجصاص  
في طبقات الشيرازي : 144 والفهرست 307 .

(46) نقله الجصاص في احكام القراءان 373/2 .

هكذا خالف أبو الحسن الكرخي الحنفي المذهب ، مذهب الجمهور في اعتبار سبيل القراءتين كسبيل الآيتين في وجوب العمل بهما معاً . وجاء تلميذه أبو بكر الجصاص فسلك في ذلك موقفاً شبيهاً بموقف أستاذه ، وعممه على جميع الآيات التي تختلف فيها القراءات ، وتختلف الأحكام الفقهية المستفادة منها بحسب هذا الاختلاف ، ومجمل مذهبه أن القراءتين في الآية هما بمنزلة آيتين ، أحدهما محكمة والآخرى متشابهة ، فالمحكمة عنده هي : القراءة التي تحتل إلا معنى واحد ، والمتشابهة ما كان لفظها محتملاً للمعاني ، فيجب عنده حمل المتشابهة على المحكم الذي لا احتمال فيه ولا اشتراك في لفظه (47) .

وقد سار في تطبيق أصله هذا شوطاً بعيداً في كتابه « أحكام القرآن » وأجراه على جميع آيات الأحكام التي تختلف فيها الرقعات .

### أمثلة لمذهب الجصاص :

قال الجصاص في قوله تعالى : « وأن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » (48) .

« قرئت على وجهين « أو لامستم » « أو لمستم » (49) ، فمن قرأ « أو لامستم » فظاهره الجماع لا غير ، لأن المفاعلة لا تكون إلا من اثنين ، إلا في أشياء نادرة كقولهم : قاتله الله ، وجازاه وعافاه الله ، ونحو ذلك ، وهي أحرف معدودة لا يقاس عليها أغيارها ، والأصل في المفاعلة أنها بين اثنين ، كقواهم : ضاربه وقاتله وسالمه وصالحه ، ونحو ذلك ؛ وإذا كان ذلك حقيقة اللفظ ، فالواجب حمله على الجماع الذي منهما جميعاً ، ويدل على ذلك ، أنك لا تقول : لامست الرجل ، ولا مست الثوب : إذا لمسته ومستته بيدك ، لانفرادك بالفعل ، فدل على أن قوله : « أو لامستم » بمعنى : أو جامعتم النساء ، فتكون حقيقة الجماع ، وإذا صح ذلك ، وكانت

(47) أحكام القرآن للجصاص 4/2 .

(48) المائدة : 6 .

(49) قرأ الجمهور : « أو لامستم » بالالف ، وقرأ حمزة والكسائي وخلف « أو لمستم » . انظر النشر 250/2 واتحاف فضلاء البشر 226 .

قراءة من قرا « او لمستم » تحتل اللمس باليد ، وتحتل الجماع (50) ، وجب ان يكون ذلك محمولا على ما يحتمل الا معنى واحدا ، لان ما لا يحتمل الا معنى واحدا فهو المحكم ، وما يحتمل معنيين . فهو المتشابه ؛ وقد امرنا الله تعالى بحمل المتشابه على المحكم ورده اليه بقوله : « هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات » (51) ، فلما جعل المحكم اما للمتشابه ، فقد امرنا بحمله عليه ، واذم متبع المتشابه باقتصاره على حكمه بنفسه دون رده الى غيره ، بقوله : « فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة . . » (52) ، فثبت بذلك ان قوله : « او لمستم » لما كان محتملا للمعنيين ، كان متشابهها ، وقوله : « او لمستم » لما كان مقصورا في فهم اللسان على معنى واحد كان محكما ، فوجب ان يكون معنى المتشابه مبنيا عليه » (53) .

ثم قال مجيبا عما يحتمل ان يعترض به معترض على هذا المذهب : « فان قيل : لما قرئت الآية على الوجهين اللذين ذكرت ، وكان احد الوجهين لا يحتمل الا معنى واحدا ، وهو قراءة من قرا « او لمستم » والوجه الآخر يحتمل اللمس باليد ، ويحتل الجماع ، وجب ان نجعل القراءتين لو وردت احدهما كناية عن الجماع ، فنستعملها فيه ، والاخرى صريحة في اللمس باليد خاصة ، فنستعملها فيه ، دون الجماع ، ويكون كل واحد من اللفظين مستعملا على مقتضاه من كناية او تصريح ، اذ لا يكون لفظ واحد حقيقة مجازا ، ولا كناية صريحا في حال واحده ، ونكون مع ذلك قد استعملنا حكم القراءتين على فئدتين ، دون الاقتصار بهما على فائدة واحدة ؟ » (54) ، قيل له : لا يجوز ذلك ، لان السلف من الصدر الاول المختلفين في مراد الآية قد عرفوا القراءتين جميعا ، لان القراءتين لا تكونان الا توقيفا من الرسول للصحابة عليهما ، واذا كانا قد عرفوا القراءتين ، ثم لم يعتبروا هذا الاعتبار ، ولم يحتج بهما موجبو الوضوء من اللمس ، علمنا بذلك بطلان هذا القول ، وعلى انهم مع ذلك لم يحملوهما على

(50) انظر الخلاف في افادة اللمس للمعنيين من جهة اللفظ : تفسير ابن كثير 298/2 والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي 391/1 .

(51) آل عمران : 7

(52) آل عمران : 7 .

(53) احكام القرآن 373/2 .

(54) لا يخفى انه يشير الى مذهب جمهور العلماء كما تقدم .

المعنيين ؛ بل اتفقوا على ان المراد أحدهما ، وحمله كل واحد من المختلفين على معنى غير ما تأوله عليه صاحبه : من جماع ، أو لمس بيد دون الجماع ، فثبت بذلك ان القراءتين على أي وجه حصلتا ، لم تقتضيا بمجموعها ولا بانفراد كل واحد منهما الأمرين جميعا ، ولم يجعلوهما بمنزلة الآيتين اذا وردتا ، فيجب استعمال كل واحدة منهما على حيالها ، وحملها على مقتضاها وموجبها » (55) .

ولمزيد من البيان لمذهب الجصاص وشيخه أبي الحسن الكرخي نورد مثالا ثانيا جاء في كتاب الاحكام عند قوله تعالى : « لا يواخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يواخذكم بما عقدتم الأيمان ... » (56) . قال الجصاص : قد قرئ قوله تعالى : « بما عقدتم » على ثلاثة أوجه : « عقدتم » بالتشديد ، قرأ به جماعة ، و « عقدتم » مخففا ، و « عاقدتم » (57) . قال :

« قوله تعالى : « عقدتم » بالتشديد . كان أبو الحسن (58) يقول : لا يحتمل الا عقد قول ، و « عقدتم » بالتخفيف يحتمل عقد القلب ، وهو : العزيمة والقصد الى القول ، ويحتمل عقد اليمين قولا ، ومتى احتملت احدى القراءتين القول واعتقاد القلب ، ولم تحتمل الاخرى الا عقد اليمين قولا . وجب حمل ما يحتمل وجهين على ما يحتمل الا وجهها واحدا ، فيحصل المعنى من القراءتين عقد اليمين قولا ، ويكون حكم ايجاب الكفارة مقصورا على هذا الضرب من الايمان ، وهو ان تكون معقودة ، ولا تجب في اليمين على الماضي ، لانها غير معقودة ، وانما هي خبر عن ماض ، والخبر عن الماضي ليس بعقد ، سواء كان صدقا أو كذبا » .

« فان قال قائل : اذا كان قوله تعالى « عقدتم » بالتخفيف يحتمل اعتقاد القلب ، ويحتمل عقد اليمين ، فهذا حملته على المعنيين ، أذ ليسا

(55) أحكام القرآن 373/2 .

(56) المائدة : 89 .

(57) قرأ أبو بكر عن عاصم وحزمة والكسائي بالتخفيف ، وقرأ ابن ذكوان عن أبي عامر بالف بعد المين مخففا ، وقرأ باقي السبعة مشددا من غير ألف : الكشف لمكي بن أبي طالب : 417/1 .

(58) يعني أبا الحسن الكرخي شيخه .

متنافيين ، وكذلك قوله « عقدتم » بالتشديد محمول عقد اليمين ، فلا يبقى ذلك استعمال اللفظ في القصد الى اليمين ، فيكون عموما في سائر الايمان ؟ » .

« قيل له : او سلم لك ما ادعيت من الاحتمال ، لما جاز استعماله فيما ذكرت ، ولكانت دلالة الاجماع مانعة من حمله على ما وصفت ، وذلك انه لا خلاف ان القصد الى اليمين لا يتعلق به وجوب الكفاره ، وان حكم ايجابها متعلق باللفظ دون القصد في الايمان التي يتعلق بها وجوب الكفارة ، فبطل بذلك تأويل من تأول اللفظ على قصد القلب في حكم الكفارة ، وثبت ان المراد بالقراءتين جميعا في ايجاب الكفارة ، هو اليمين المعقودة على المستقبل » (59) .

وهكذا خالف الجصاص وشيخه مذهب جمهور الفقهاء في اعتبار القراءتين بمنزلة آيتين في وجوب العمل بهما معا وحمل كل واحدة منهما على ما تدل عليه ، اذ حمل كل واحد منهما احدى القراءتين على أنها متشابهة لاحتمالها اكثر من معنى ، وحمل القراءة الاخرى على أنها محكمة اذ لا تحتمل الا معنى واحدا ، فقلا بوجوب رد حكم الاولى الى الثانية ، وذلك عندهما على خلاف الامر في الآيتين اذا اقتضت كل واحدة منهما حكما خاصا ، وكما طبق الجصاص هذا عند حديثه عن اختلاف القراءتين في الآية الواحد ، طبقة على اختلاف الآيتين فيما تقتضيه كل واحدة منهما من حكم ، ولم يرجع في ذلك الى رد احدهما الى الاخرى رد المتشابه الى المحكم . فقد قال عند قوله تعالى : « واتوا اليتامى أموالهم » (60) : متى وردت آيتان احدهما خاصة مضمنة بقريئة ، فيما تقتضيه من ايجاب الحكم ، والاخرى عامة غير مضمنة بقريئة ، وأمکننا استعمالهما على فائدتهما ، لم يجز لنا الاقتصار بهما على فائدة احدهما ، واسقاط فائدة الاخرى » (61) .

وانما كان يعدل عن هذا الاصل في اعتبار حكم الآيتين معا ، اذا لم يجد سبيلا الى ذلك ، فيلجأ الى ما لجأ اليه في اختلاف القراءتين ،

(59) احكام القراءان 455/2 .

(60) النساء : 2 .

(61) احكام القراءان للجصاص 49/2 .

ويصرح انه : يجب حمل اللفظ المحتمل للمعاني ، على المحكم الذي لا احتمال فيه ، ولا اشتراك في لفظه « (62) .

ومن الطريق أن القراءة بتشديد « عقدتم » التي جعلها الجصاص وشيخه هي المحكمة وحملها عليها قراءة التخفيف هي عند الامام أبي جعفر الطبري دون قراءة التخفيف او هي ليست مثلها « اولى بالصواب » فقد قال في تفسيره عند هذه الآية : « قرأته عامة قراء الحجاز » بما عقدتم « بتشديد القاف بمعنى : وكدمت الايمان ورددتموها ، وقراء الكوفيين : « بما عقدتم » بتحقيق القاف ، بمعنى اوجبتموها على انفسكم ، وعزمت عليها قلوبكم » قال : « وأول القراءتين بالصواب في ذلك قراءه من قرا بتخفيف القاف ، وقد اجمع الجميع ، لا خلاف بينهم ، ان اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة ، تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة ، وان لم يكررها الحالف مرات ، وكان معلوما بذلك ان الله مواخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه ، وان لم يكررها ويردده ، واذا كان ذلك كذلك ، لم يكن لتشديد القاف من « عقدتم » وجه مفهوم (63) .

هكذا يوهن الطبري وجه الرقاة بالتشديد التي اعتمدها الجصاص وشيخه قراءة محكمة ، لا بنظره الى احتمالاتها لمعنى واحد او أكثر ، ولكن لما يترتب عنها من جهة المعنى الذي يقتضيه تشديد اللفظ ، على عادته في تفسيره في رد كثير من القراءات المتواترة او توهين وجمعها من جهة المعنى او من جهة العراب (64) .

### توهين ابن رشد ( الحفيد ) لمنزعه الجهور :

وقد ضعف ابن رشد في البداية منزعه المالكية والشافعية في حملهم اللفظ على معنيين مع اعتبار كل منهما مرادا ، فقال في قوله تعالى :

(62) المصدر نفسه 4/2 .

(63) جامع البيان عن تاويل آي القرآن لمحمد بن جرير الطبري 13/7 .

(64) كتبنا في رسالتنا لنيل دبلوم الدراسات العليا بعنوان : « اختلاف القراءات واثره في التفسير واستنباط الاحكام » فصلا كاملا في تعقب الطبري وشجب طريقته في رد كثير من القراءات المتواترة او توهينها وتصويب غيرها ، مع اعترافه كما اعترف في هذه القراءة بانها « قراءة عامة قراء الحجاز » . ويمكن الرجوع الى نسخ رسالتنا بخزانة دار الحديث .



« أو لامستم النساء » بعد أن ذكر اختلاف القولين في حقيقة اللبس المراد من الآية : أهو الجس باليد والعضو ، أم الجماع ؟

« وأما من فهم من الآية اللبس معاً فضعيف ، فإن العرب إذا خاطبت بالاسم المشترك إنما تقصد به معنى واحداً من المعاني التي يدل عليها الاسم ، لا جميع المعاني التي يدل عليها ، وهذا بين بنفسه في كلامهم » (65) .

وأكد ابن رشد الإشارة إلى ضعف منزع المالكية على الخصوص في جمعهم بين مدلول القراءتين في قوله تعالى : « ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله » (66) فقال :

« يجب على من فهم من لفظ الطهر في قوله تعالى : (( حتى يطهرن )) معنى واحداً من هذه المعاني الثلاثة (67) أن يفهم ذلك المعنى بعينه من قوله تعالى : (( فإذا تطهرن )) ، لأنه مما ليس يمكن ، أو مما يعسر أن يجمع في الآية بين معنيين من هذه المعاني مختلفين ، حتى يفهم من لفظة (( يطهرن )) : النقاء ، ويفهم من لفظة (( تطهرن )) : الغسل بالماء ، على ما جرت به عادة المالكيين في الاحتجاج لمالك ، فإنه ليس من عادة العرب أن يقولوا : لا تعط فلانا درهما حتى يدخل الدار ، فإذا دخل المسجد فأعطه درهما ، لأن الجملة الثانية هي مؤكدة لمفهوم الجملة الأولى ، ومن تأول (( ولا تقربوهن حتى يطهرن )) على أنه النقاء (68) ، وقوله : (( فإذا تطهرن )) على أنه : الغسل بالماء ، فهو بمنزلة من قال : لا تعط فلانا درهما حتى يدخل الدار ، فإذا دخل المسجد فأعطه درهما ، وذلك غير مفهوم في كلام العرب ، ألا أن يكون هناك محذوف ، ويكون التقدير : (( ولا تقربوهن حتى يطهرن ويتطهرن ، فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله )) ، وفي تقدير هذا الحذف بعد ما ، ولا دليل عليه » (69) .

---

(65) بداية المجتهد : 27/1 - 28 .

(66) البقرة : 222 .

(67) يعني بالمعاني الثلاثة : النقاء من الدم ، والغسل بمعنى إزالة أثر الدم ، والافتسال الشرعي .

(68) هذا التأويل جار على قراءة « حتى يطهرن » بالتخفيف وضم الهاء وهي قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم من رواية حفص .

(69) بداية المجتهد : 42/1 .

ومن تأمل تضعيف ابن رشد هذا لمنزِع المالكية وللجمهور بصفة عامة ، يتبين أنه لم يفهم مرادهم من الاستدلال بالآية المذكورة ، فهم لم يفهموا من قوله : « حتى يطهرن » النقاء فقط ، حتى يلزمهم ما ذكره من عدم انسجامه في المعنى مع « فاذا تطهرن » الذي فيه اشتراط الفسل قبل المسيس ، وانما استفادوا الامرين معا من قوله « حتى يطهرن » باعتبار ان اللفظ قرىء بالوجهين : التخفيف والتشديد ، والاول دال على اشتراط الطهر من الدم ، والثاني دال على اشتراط الاغتسال ، فيبقى قوله : « فاذا تطهرن » توكيدا لا حكما جديدا ، فلا يلزم منه اي اختلال ، فليس عندهم في الكلام تقدير لمحذوف ، وانما يتعلق الامر باعتبارهم للفظ « يطهرن » بالوجهين ، وكان الآية تقول : « ولا تقربوهن حتى يطهرن ويتطهرن فاذا تطهرن فأتوهن ... » ويؤول المعنى في ذلك الى ما قرره الامام القرطبي في تفسيره جامعا بين القراءتين في قوله : « ودلينا ان الله سبحانه علق الحكم فيها على شرطين : احدهما انقطاع الدم ، وهو قوله : « حتى يطهرن » ، والثاني : الاغتسال بالماء ، وهو قوله : « حتى يتطهرن » (70) أي : يفسلن بالماء » (71) .

ولا شك ان هذه التأويلات جميعها تذهب الى وجود الفرق في المعنى بين قراءة « حتى يطهرن » بالتخفيف ، وبين قراءته بالتشديد ، فتجعل قراءة التخفيف دالة على اشتراط النقاء من الدم ، وقراءة التشديد دالة على اشتراط الفسل أيضا ، وهناك من المفسرين من ذهب الى ان المعنى على القراءتين واحد ، وقد تعقب الامام ابن عطية في تفسيره ما ذهب اليه الامام الطبري وغيره من التفريق بينهما فقال :

« كل واحد من القراءتين تحتل ان يراد بها الاغتسال بالماء ، وان يراد بها انقطاع الدم وزوال اذاه ، وما ذهب اليه الطبري من ان قراءة شد الطاء مضمناها : الاغتسال ، وقراءة التخفيف مضمناها : انقطاع الدم امر غير لازم » (72) .

- 
- (70) أي : حتى يطهرن بفك الادغام : وقراءة التشديد : قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه ، انظر البحر المحيط والمحرم الوجيز 181/2 .  
(71) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي : 89/3 .  
(72) المحرم الوجيز 181/2 .

ويمكن الاستئناس لما ذهب اليه ابن عطية من عدم الفرق بين القراءتين من جهة اللغة بما فسر الآية به تلميذ ابن عباس : مجاهد بن جبر فيما أخرجه الحافظ عبد الرزاق بسنده عنه قال :

« للنساء طهران : طهر قوله : « حتى يطهرن » يقول : اذا تطهرن من الدم قبل ان يغتسلن ، وطهر « فاذا تطهرن » أي : اذا اغتسلن ، ولا تحل لزوجها حتى تغتسل » (73) .

فهذا التفسير منه للآية جار على قراءة التشديد ، كما يدل عليه قوله في الاولى : « اذا تطهرن من الدم » ولم يقل : اذا طهرن ، وفي الثانية « فاذا تطهرن » أي : اذا اغتسلن ، اذ واضح انه يعطي للفظ « يتطهرن » معنيين : معنى النقاء من الدم ، ومعنى الاغتسال بالماء .

ومع هذا فان معظم المفسرين للآية والناظرين في احكام القرآن قد ذهبوا الى الفرق بين الصيغتين وفسروا الآية على مقتضى اختلاف القراءتين في المعنى ، وذلك ما بينه بوضوح الامام ابن خالويه في قوله : « فالحجة لمن شدد انه طابق بين اللفظين ، لقوله « فاذا تطهرن » ، والحجة لمن خفف انه اراد : حتى ينقطع الدم ، لان ذلك ليس من فعلهن ، ثم قال : « فاذا تطهرن » يعني بالماء ، ودليله على ذلك قول العرب : طهرت المرأة من المحيض ، فهي طاهر » (74) .

وعلى وجود الفرق بين القراءتين بنى الجصاص مذهبه في رد احدى القراءتين الى الاخرى فقال في تقرير مذهبه والاحتجاج له : « قوله تعالى : « حتى يطهرن » اذا قرئ بالتخفيف ، فانما هو انقطاع الدم لا الاغتسال ، لانها لو اغتسلت وهي حائض ، لم تطهر ، فلا يحتمل قوله : « حتى يطهرن » الا معنى واحدا ، وهو : انقطاع الدم الذي به يكون الخروج من الحيض » « واذا قرئ بالتشديد احتمل الامرين : من انقطاع الدم ومن الغسل ، مما وصفنا آنفا (75) ، فصارت قراءة التخفيف محكمة ، وقراءة التشديد

---

(73) المصنف الكبير لعبد الرزاق 330/1 .

(74) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه 96 .

(75) يعني قوله قبل : اذ جائز ان يقال : طهرت المرأة وتطهرت : اذا انقطع دمها ، كما يقال : « تقطع الجبل » وتكسر الكوز » .

متشابهة ، وحكم المتشابه ان يحمل على المحكم ويرد اليه ، فيحصل معنى القراءتين على وجه واحد ، وظاهرهما يقتضي اباحة الوطء بانقطاع الدم الذي هو خروج من الحيض ، واما قوله « فاذا تطهرن » فانه يحتمل ما احتملته قراءة التشديد في قوله : « حتى يطهرن » من المعنيين ، فيكون بمنزلة قوله : « ولا تقربوهن حتى يتطهرن ، فاذا تطهرن فاتوهن » ، ويكون كلاما سائفا مستقيما ، كما تقول : لا تعطه حتى يدخل الدار ، فاذا دخا فاعطه ، ويكون تأكيد الحكم الغاية ، وان كان حكمها بخلاف ما قبلها ، واذا كان للاحتمال فيه مسايغ على الوجه الذي ذكرنا ، وكان واجبا حمل الغاية على حقيقتها ، فالذي يقتضيه ظاهر التلاوة اباحة وطئها بانقطاع الدم الذي تخرج به من الحيض . فان قيل : هلا كانت القراءتان كالآيتين تستعملان معا في حال واحدة ؟ قيل له : لو جعلناهما كالآيتين كان ما ذكرنا اولى ، من قبل انه لو وردت آيتان ، أحدهما تقتض انقطاع غاية الدم لاباحة الوطء ، والاخرى تقتضي الغسل غاية لها ، لكان الواجب استعمالهما على حالين ، على ان تكون كل واحدة منهما مقرة على حقيقتها فيما تقتضيه من حكم الغاية ، ولا يمكن ذلك الا باستعمالهما على حالين على الوجه الذي بينا ، ولو استعمالناهما على ما يقول المخالف ، كان فيه اسقاط احدي الفأيتين ، لانه يقول : انها وان طهرت وانقطع دمها ، لم يحل له ان يطأها حتى تفتسل ، فلو جعلنا ذلك دليلا مبتدأ ، كان سائفا مقنعا » (76) .

وهكذا ينتصر الجصاص لمذهبه فيجعل قراءة التخفيف محكمة ترد اليها قراءة التشديد ، لان هذه عنده متشابهة محتملة لمعنيين ، فتحمل على قراءة التخفيف التي لا تحتمل الا النقاء من الدم اشتراط غسل ولا غيره ، فيكون غشيان الزوجة مشروطا بالنقاء من الدم فقط ، وهذا منه تحايل لتوجيه مذهب أبي حنيفة وأصحابه القائل : « ان الحائض اذا انقطع دمها بعد مضي عشرة ايام ، جاز له ان يطأها قبل الغسل ، وان كان انقطاعه قبل العشر ، لم يجز ، حتى تفتسل او يدخل عليها وقت صلالة » (77) .

وفي موطأ محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة : « لا تبأشر حائض عندنا حتى تحل لها الصلاة ، او تجب عليها ، وهو قول أبي حنيفة » (78) .

(76) أحكام القراءان للجصاص 350/1 .

(77) انظر فتح القدير للشوكاني 200/1 وتفسير القرطبي 88/3 .

(78) الموطأ من رواية محمد بن الحسن ص : 50 .

وقد احتج الامام الزيلعي لهذا المذهب بقراءة التخفيف ، فقال في شرح « كنز الدقائق » في فقه الحنفية عند قوله : « وتوطأ بلا غسل بتصرم لاكثره » (79) : لقوله تعالى : « حتى يطهرن » بتخفيف الطاء ، جعل الطهر غاية للحرمة وما بعد الفاية مخالف لما قبلها ، ولان الحيض لا يزيد على العشرة ، فيحكم بطهارتها لمضي العشرة انقطع دمها او لم ينقطع ، ثم قال بعد ان ذكر القراءة لآخرى : « فتكون قراءة التشديد محمولة على ما اذا انقطع لاقل من عشرة ، والتخفيف على ما اذا انقطع لعشرة ، توفيقا بين القراءتين » (80) .

هكذا احتج الزيلعي بقراءة التخفيف على الحكم نفسه الذي احتج له بها سلفه الجصاص وشيخه ابو الحسن الكرخي ، الا انه لم يذهب في القراءتين ههنا مذهبهما في جعل احدهما محكمة والاخرى متشابهة فيرد حكم الثانية الى الاولى ، بل عدل عن ذلك الى نوع من الاعمال للقراءتين معا ، لكن على ان تكون قراءة التشديد دالة على ما اذا انقطع لاقل من عشرة ، وقراءة التخفيف على ما اذا انقطع لعشرة .

وهذا التخريج للقراءتين على هاتين الحالتين لم يكن من ابتكار الحافظ الزيلعي ، فقد قرره ابو بكر بن العربي على مذهب الحنفية في كتابه « احكام القراءان » وذكر انه اقصى ما لهم ، ثم قال : فالجواب عن الاول (81) ان ذلك ليس من كلام الفصحاء ولا السن البلاء ، فن ذلك يقتضي التكرار في كلام الناس ، فكيف في كلام العليم الحكيم .

وعن الثاني : ان كل واحد منهما محمول على معنى دون معنى الآخر ، فيلزمهم اذا انقطع الدم ان لا يحكم بحكم الحيض قبل ان تفتسل في لرجعة ، وهم لا يقولون ذلك كما بيناه ؛ فهي اذن حائض ، والحائض لا يجوز وطؤها اتفاقا ، وايضا فان ما قالوه يقتضي الاباحة عند انقطاع الدم للاكثر ، وما قلناه : يقتضي الحضر (82) ، واذا تعارض ما يقتضي الحظر ،

(79) يعني بتصرم وانقضاء لاكثر من الحيض ، وهو عند ابي حنيفة عشرة ايام ، وعند المالكية خمسة عشر يوما 0

(80) انظر تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي 58/1 - 59

(81) يعني بالاول : جعلهم قراءة « يطهرن » بالتخفيف بمعنى « تطهرن » بالتشديد .

(82) يعني مذهب المالكيين في حرمة الوطء قبل الاغتسال .

وما يقتضي الإباحة ، ويفلب باعثهما ، غلب باعث الحظر ، كما قال علي وعثمان في الجمع بين الايتين بملك اليمن : أحلتها آية ، وحرمتها أخرى (83) ، والتحريم أولى والله أعلم « (84) .

وقد انتصر أبو جعفر النحاس لمذهب الجمهور ، واحتج بقراءة التشديد لاشتراط الغسل ، واستفاد دلالة هذه القراءة على ذلك من قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » (85) ، وقوله : « ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » (86) قال : فجاء القرءان : « يتطهروا » و « يغتسلوا » بمعنى واحد ، وكذا ( حتى يطهرون ) أي يتطهرون الطهور الذي يصلين به . وأما من قال : اذا طهرت من الحيض صلت وان لم تغتسل ، اذا دخل عليها وقت صلاة ، فخارج أيضا عن الاجماع وليس يعرف من قول احد ، وانما قيس على شيء من قول أبي حنيفة « (87) .

وقال الامام الشوكاني : « الاولى ان يقال : ان الله سبحانه جعل للحل غيتين كما تقتضيه القراءتان : احداهما انقطاع الدم ، والاخرى التطهر منه ، والغاية الاخرى مشتملة على زيادة على الغاية الاولى فيجب المصير اليها ، وقد دل على ان الغاية الاخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك : « فاذا تطهرن » فان ذلك يفيد ان المعتبر التطهر ، لا مجرد انقطاع الدم ، وقد تقرر ان القراءتين بمنزلة الآيتين ، فكما يجب الجمع بين الآيتين المشتملة احداهما على زيادة ، بالعمل بتلك الزيادة ، يجب الجمع بين القراءتين « (88) .

وقال السيوطي : « ويمكن اعمال القراءتين على وجه آخر ، وهو : الاشارة بقراءة التخفيف الى ان الغسل حال جريان الدم لا يصح ولا يبيح ، فوقف حمل الوطء على الانقطاع ، بقوله : « حتى يطهرون » وعلى

---

(83) تقدم ذكر الآيتين من سورة النساء : « وان تجمعوا بين الايتين » « واحل لكم ما وراء ذلكم » .

(84) احكام القرءان لابن العربي القسم الاول من التحقيق ص : 169 - 170 .

(85) البائدة : 6 .

(86) النساء : 43 .

(87) الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص : 61 .

(88) فتح القدير 200/1 .

الاجتسال بقوله : « فاذا تطهرن » وتؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله : « فاعتزلوا النساء » يقول : « اعتزلوا نكاح فروجهن ، ولا تقربوهن حتى يطهرن من الدم ، فاذا تطهرن بالماء » (89) .

قال ابن رشد : وقد رجح الجمهور مذهبهم بأن صيغة « التفعّل » انما تنطلق على ما يكون من فعل المكلفين ، لا على ما يكون من فعل غيرهم ، فيكون قوله : « فاذا تطهرن » أظهر في معنى اغسل بالماء منه في الطهر الذي هو انقطاع الدم ، والأظهر يجب المصير اليه ، حتى يدل الدليل على خلافه » (90) .

وهكذا اتسع الخلاف بين المذاهب في كيفية الاستدلال بالقراءة على الحكم بعد الاتفاق المبدئي على حجية القراءة في ثبوت الحكم . وأبرز مذهب أفاض في بحث مشكل اختلاف القراءات في بعض آيات الاحكام هو المذهب الحنفي الا ان علماء الاصول فيه رسموا منهجا للخروج من الخلاف ، وهو يقوم على النظر في قضية التشابه والاحكام كما رأينا ، ولمزيد من بيان منهج الحنفية في ذلك ، وما أجاب به أئمة المالكية في نقض مذهبهم نورد مثالا أخيراً تجلّى فيه اثر اعتماد المذهب وارتسام كل مذهب من المذاهب الفقهية لمنهج خاص في التعامل مع القراءتين المحتملتين بعد اتفاق الجميع على حجية القراءة وانها عمدة من عمد الاستنباط ودليل شرعي من أدلة الإثبات ، وذلك قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » (91) .

قال أبو حيان الغرناطي : قرأ « وأرجلكم » بالخفض ابن كثير ، وأبو عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب وأبو بكر بن عياش عن عاصم ، وقرأ من غير السبعة به أنس وعكرمة والشعبي والباقر (92) وقاتادة وعلقمة والضحاك (93) .

---

(89) الاكليل في استنباط التنزيل للسيوطي : 36/1 .

(90) بداية المجتهد : 72/1 .

(91) المائدة : 6 .

(92) يعني محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، مات بالمدينة سنة 114 : انظر طبقات ابن سعد : 320/5 .

(93) البحر المحيط لابني حيان : 337/3 .

وقال الجصاص في الاحكام : « قرأ ابن عباس والحسن وعكرمة وحمزة وابن كثير « وأرجلكم » بالخفض ، وتأولوها على المسح ، وقرأ علي وعبد الله بن مسعود وابن عباس في رواية (94) ، وإبراهيم (95) ، والضحاك (96) ، ونافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب ، وكانوا يرون غسلها واجبا ، والمحفوظ عن الحسن البصري استيعاب الرجل كلها بالمسح ، ثم قال :

« وهاتان القراءتان قد نزل القراءان بهما جميعا ، ونقلتهما الامة تلقيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يختلف أهل اللغة ان كل واحدة من القراءتين محتملة للمسح بعضها على الرأس ، وتحتمل ان يراد بها الفصل بعضها على المفسول من الاعضاء ، وذلك لان قوله : « وأرجلكم » بالنص يجوز أن يكون مراده « فاغسلوا وجوهكم . . . » الآية ، ويحتمل أن يكون معطوفا على الرأس ، فيراد بها المسح وأن كانت منصوبة ، فيكون معطوفا على المعنى لا على اللفظ ، لان الممسوح به مفعول به ، كقول الشاعر :

معاري اننا بشر فأسجج فلسنا بالجبال ولا الحديد (97)

« وتحتمل قراءة الخفض ان تكون معطوفة على الرأس ، فيراد بها المسح ، وتحتمل عطفه على الفصل ، ويكون محفوظا بالمجاورة ، كقوله تعالى : « ويطوف عليهم ولدان مخلدون » (98) ، ثم قال : « وحوار عين » فخفضهن بالمجاورة (99) وهن معطوفان في المعنى على الولدان ، لانهن يطفن ولا يطاف بهن ، فثبت بما وصفنا احتمال كل واحدة عن القراءتين للمسح والفصل ، فلا يخلو حينئذ القول من احد معان ثلاثة :

(94) انظر الرواية عن ابن عباس بقراءة الخفض في مصنف عبد الرزاق : 18/1 وفي الدر المنثور للسيوطي 362/2 .

(95) يعني إبراهيم النخعي الكوفي الفقيه شيخ أبي حنيفة .

(96) هو الضحاك بن مزاحم البلخي ، كان يعلم الصبيان روى التفسير عن سعيد بن جبير ، مات سنة 105 ، طبقات ابن سعد : 301/6 وغاية النهاية : 65/1 .

(97) البيت من شواهد المغني لابن هشام . انظر الشاهد رقم : 729 في الجزء الثاني ص : 477 .

(98) الواقعية : 17 - 22 .

(99) يعني في قراءة من قرأ « وجور » بالخفض .



1 - اما ان يقال بأن لأمراد هما جميعا مجموعان ، فيكون عليه أن  
يمسح ويفسل ، فيجمعهما .

2 - أو أن يكون أحدهما على وجه التخيير ، يفعل المتوضيئ ايهما  
شاء ، ويكون ما فعله هو المفروض .

3 - أو يكون المراد أحدهما لا بعينه ، لا على وجه التخيير .

« وغير جائز أن يكونا هما جميعا على وجه الجمع ، لاتفاق الجميع على  
خلافه (00) ، ولا جائز عندنا أن يكون المراد أحدهما على وجه التخيير ،  
اذ ليس في الآية ذكر التخيير ولا دلالة عليه . ولو جاز اثبات  
التخيير (101) ، مع عدم لفظ التخيير في الآية ، لجاز اثبات الجمع ، مع  
عدم لفظ الجمع ، فبطل التخيير بما وصفنا ، واذا انتفى التخيير والجمع،  
لم يبق الا أن يكون المراد أحدهما لا على وجه التخيير ، فاحتجنا الى طلب  
الدليل على المراد منهما » .

«فالدليل على أن المراد الفسل دون المسح ، اتفاق الجميع على انه  
إذا غسل فقد ادى فرضه ، وأتى بالمراد ، وأنه غير ملوم على ترك المسح ،  
فثبت أن المراد الفسل » .

« وايضا فان اللفظ لما وقف الموقف الذي ذكرنا من احتماله لكل  
واحد من المعنيين مع اتفاق الجميع على أن المراد أحدهما ، صار في  
حكم المجمل (102) المفتقر الى البيان ، فمهما ورد فيه من البيان عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل أو قول علمنا أنه مراد الله تعالى،  
وقد ورد البيان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفسل قولاً وفعلًا » .

---

(00) ما ذكره من الاتفاق مفقوض بمذهب الظاهرية .

(101) التخيير مذهب ابي جعفر الطبري كما في جامع البيان ج 6 ص : 126 - 134 .  
وتأوله ابن كثير على انه اراد الفعل الخفيف 0

(102) المجمل عند الاصوليين : هو ما لم تنضح دلالة ، او ما له دلالة على احد أمرين ،  
لا مزية لاحدهما على الآخر بالنسبة اليه « وفي هذا الاخير تدخل حسب القراءتين .  
انظر الاحكام في اصول الاحكام للأمدى : 11/3 .

« وايضا ، فلو كان المسح جائزا ، لما اخلاه النبي صلى الله عليه وسلم من بيانه . »

« وايضا فان القراءتين كالأيتين في احدهما الغسل ، وفي الاخرى المسح ، لاحتمالهما المعنيين ، فلو وردت آيتان احدهما توجب الغسل ، والاخرى المسح ، لما جاز ترك الغسل الى المسح ، لان في الغسل زيادة فعل ، وقد اقتضاه الامر بالغسل ، فكان أكون يومئذ يجب استعمالهما على أعمهما حكما ، وأكثرهما فائدة ، وهو الغسل ، لانه يأتي على المسح ، والمسح لا ينتظم الغسل » (103) .

لقد اطلت في اجتلاب تحليل الجصاص لهذه المسألة ، لان كلامه فيها مترابط ، وحججه متكاملة . وقد راينا من خلاله كيف تعامل مع القراءتين في ضوء مذهبه ، ففيما كان في مسألة الطهر من الحيض ، لا يرى ان القراءتين كالأيتين : لو وردت احدهما توجب النقاء من الدم غاية لباحة الوطء ، والاخرى توجب الاغتسال ، فيجب استعمالهما على أعمهما لان في الاغتسال زيادة فعل ، اذا به هنا يحتج لجعل القراءتين كالأيتين لو وردت احدهما بالغسل والاخرى بالمسح فيجب استعمالهما على أعمهما حكما وهو الغسل .

الا انه في كلا الموقفين كان يرى وجوب اعتبار القراءتين والاستناد الى القواعد الاصولية في النظر الى ما بينهما من توافق او تخالف في الدلالة على الحكم الشرعي ، فتارة يرى ان احدى القراءتين لا تحتل الا معنى واحدا فهي عنده نص في معناها ، وهي محكمة ، فيجب ان ترد اليها القراءة الاخرى او القراءات التي تتعدد احتمالاتها ، وتارة يرى انه يجب حمل كل قراءة على معنى وجعل كل قراءة كأنها آية مستقلة ، الا اننا عند العمل نستعملهما على أعمهما حكما وما تقتضي منهما زيادة في الفعل كما قال في المسح والغسل .

وتارة يرى ان القراءتين لما اقتضت كل واحدة منهما حكما خاصا ، ولم يكن هنالك طريق للترجيح ، فان الآية تكون من قسم المجمل الذي يدل

---

(103) أحكام القروان للجصاص : 345/2 - 346 .

على أكثر من دلالة ولا رجحان له في أحداها ، فيبحث حينئذ عن دليل في غير الآية لترجيح مقتضى إحدى القراءتين أو القراءات ، بالنظر إلى البيان العملي في السنة .

ولقد انطلق امام آخر من فقهاء المغرب من المنطلقات نفسها التي انطلق منها الجصاص ، ألا أنه انتهى إلى غير ما انتهى إليه من ادعاء أجمال في الآية ، أو وجود خفض على سبيل المجاورة ، وفطن إلى تخريج جمع فيه بين اعتبار القراءتين معا حجة شرعية ، مع حمل كل واحدة منهما على ما يناسبها من الحال .

ذلكم هو الفقيه الامام محمد بن عبد الله المشهور بالقاضي ابن العربي المصنف ، فقد تحدث في الآية عن اختلاف القراءتين واختلاف المذاهب الفقهية في طريقة الاستدلال بهما على الحكم الشرعي ثم قال :

« وجملته القول في ذلك ان الله سبحانه عطف الرجلين على الرأس . فقد ينصب على خلاف أعرب الرأس أو يخفض مثله ، والقراء أن نزل بلفظة العرب ، وأصحابه رؤوسهم وعلمواهم لغة وشرعا ، وقد اختلفوا في ذلك ، فدل على ان المسألة محتملة لغة ، محتملة شرعا ، لكن تعضد حالة النصب على حالة الخفض :

1 - بأن النبي صلى الله عليه وسلم غسل وما مسح قط .

2 - وبأنه رأى أقواما تلوح أعقابهم ، فقال : ويل للأعقاب من النار (104) ، وويل للعراقيب من النار ، فتوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين ، فدل ذلك على الوجوب بلا خوف وتبين ان من قال من الصحابة : ان الرجلين ممسوحتان (105) لم يعلم بوعيد النبي صلى الله عليه وسلم على ترك إيعابهما » .

---

(104) حديث أخرجه غير واحد من أصحاب الصحاح والسنن عن أبي هريرة ، وانظر مصنف عبد الرزاق : 21/1 .

(105) انظر اختلاف القول عن الصحابة في ذلك في مصنف عبد الرزاق : 18/1 - 25 .

« وطريق النظر البديع : أن القراءتين محتملتان ، وإن اللغة تقتضي  
 أنهما جائزتان ، فردهما الصحابة إلى الرأس مسحاً ، فلما قطع بنا حديث  
 النبي صلى الله عليه وسلم ووقف في وجوهنا وعيده ، قلنا : جاءت السنة  
 قاضية بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين ، ودخل بينهما مسح  
 الرأس ، وإن لم تكن وظيفته كوظيفتهما ، لأنه مفعول قبل الرجلين لا  
 بعدهما ، فذكر لبيان الترتيب ، لا ليشتركا في صفة التطهير ، وجاء  
 الخفض ، ليبين أن الرجلين تمسحان على الاختيار على حائل ، وهما  
 الخفان ، بخلاف سائر الأعضاء ، فعطف بالنصب مفسولاً على مفسول ،  
 وعطف بالخفض ممسوحاً على ممسوح ، وصح المعنى فيه » (106) .

وهكذا حمل ابن العربي القراءتين على ظاهرهما ، لكنه جعل قراءة  
 النصب دالة على غسل الرجلين بالنسبة لحاسر الرجل ، وقراءة الخفض  
 دالة على مسحهما بالنسبة للابس الخف خاصة ، وهو توجيه منسوب أيضاً  
 للشافعي رضي الله عنه (107) ، وعلى هذا التأويل يتم أعمال القراءتين معاً  
 دون حاجة إلى عدهما من قبيل الالفاظ المجملة كما رأينا عند أبي بكر  
 الجصاص ، ودون حاجة أيضاً إلى حمل حالة القراءة بالخفض بأنها مبنية  
 على رعاية الجوار ، وهو مذهب وهنه ابن خالويه في الحجة وذكر أن  
 العطف على الجوار خاص بحالة الاضطراب في نظم الشعر والامثال ،  
 والقراء أن منزله عن الضرورة (108) ، كما رده أبو إسحاق الزجاج في الآية  
 المذكورة (109) ، وأبو البركات الأنباري في الانصاف ، وحكى عن أبي زيد  
 الأنصاري أن العطف على قوله « برؤوسكم » على بابه ، إلا أنه قال : أراد  
 بالمسح في الأرجل الفسل ، يعني الفسل الخفيف مع أمرار اليد .

وننتهي من هذه النماذج التي أفضنا في عرضها لبيان مناهج الأئمة  
 في الاستدلال باختلاف القراءات على الأحكام ، وإلى أن اختلافهما عندهم  
 جميعاً حجة شرعية مهما اختلفت مناهجهم في طريقة الاستنباط . لكن  
 ينبغي أن ننبه إلى أن ما عرضناه من صور لاختلاف القراءات قد تعمدها

(106) أحكام القرآن لابن العربي القسم الثاني من التحقيق ص : 575 .

(107) انظر تفسير ابن كثير ج 2 ص : 512-513 .

(108) انظر الحجة في الرقعات السبع ص : 129 .

(109) نقله أبو جعفر الطوسي في تفسيره « البتبيان » : 453/3 وذكر عليه ثلاث  
 اعتراضات .

فيه التمثيل بما كان فيه الاختلاف بين قراءتين متواترتين من القراءات السبع ، وذلك لان الاختلاف اذا كان بين قراءه متواترة وأخرى مروية بطريق الآحاد في بعض كتب السنة ، أو شاذة مخالفة لرسم المصحف أو فيها زيادة بعض اللفظ ، ولم يتواتر النقل به (110) ، فذلك كله موضع خلاف واسع بين الأئمة قبولاً ورداً . فمنهم من يحتج بالقراءة مطلقاً اذا ثبتت من جهة النقل باعتبارها خبراً شرعياً ، ولا ينظر الى تواتر ولا موافقة لخط المصحف ولا غير ذلك . ومنهم من يرى أن هذه القراءات غير متواترة فلا تثبت قراءة ونقلها نقلها على أنها قراءة ، ولم يثبت ذلك فتسقط قرءانيتها ويسقط الاحتجاج بها (111) .

ومنهم من قال بحرمة روايتها ونسبة القراءة بحرف منها مما يخالف لفظ المصحف الى أحد من الصحابة ، فمن دونهم لان ذلك مروي بأخبار الآحاد ، ولا تحل نسبتها اليهم اعتماداً على أخبار الآحاد (112) ، ولا احتج بها كذلك .

ومنهم من قال بوجوب العمل بها كالحنفية (113) ، وهو الذي رجحه أبو عبيد القاسم بن سلام فيما يفهم من قوله :

« فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرءان ، وقد كان يروي مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن ، فكيف اذا روي عن كبار الصحابة ، ثم صار في نفس القراءة ، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى ؛ فأدنى ما يستنتج من هذه الحروف معرفة صحة التأويل ، على أنها من العلم الذي لا يعرف العامة فضله ، إنما يعرف ذلك العلماء » (114) .

وأما الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم الاندلسي ، فقد نظروا الى هذه القراءات التي تروى بها كتب السنة مما يخالف رسم المصحف بالنظر الى

- 
- (110) انظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : الصريين والكوفيين 358/2 .  
(111) انظر هذا الرأي في تفسير القطراني محكياً عن بعض العلماء : الجامع لأحكام القرآن : 41/1 .  
(112) نقله الزركشي في البرهان : 128/2 .  
(113) انظر ذلك في مناهل العرفان لمحمد عبد العظيم الزرقاني : 217/1 - 218 .  
(114) نقله الزركشي في البرهان : 338/1 والسيوطي في الاتقان : 228/1 .

الطريق الذي تروى بها ، فان جاءت بلفظ : « قرأ ابي » او « زيد » مثلاً فهي موقوفة على الصحابي ، ولا حجة عندهم فيما دون رسول الله صلى الله عليه وسلم (115) ، وان نسبت الى ابن مسعود مثلاً وخالفت المتواترة حكم بأنها مكذوبة عليه ، كما قال في قراءة « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » فقد رد زيادة « متتابعات » ورفض الاحتجاج بها على وجوب التتابع قائلاً : « وأما قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض الى غربها أشهر من الشمس من طريق عاصم وحمزة والكسائي (116) ليس فيها ما ذكروا ، ثم لا يستحيون ان يريدوا في القرآن الكذب المفتري نصراً لاقوالهم الفاسدة » (117) .

وأما ما نسب من ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم قراءة مع مخالفتها للمتواترة ، فهي عنده منسوخة . وفي كل هذه الثلاث لا تكون حجة ، لانها تدور بين ان تكون مكذوبة او موقوفة او منسوخة (118) .

وبقي من المذاهب في اختلاف القراءات مذهب خاص انفردت به الشيعة الامامية ، فقالوا بأمرين خطيرين فعلاً في مجال الاحكام وحجية القراءات : اولهما انكارهم تواتر شيء من القراءات بما في ذلك الرقعات السبع ، وثانيهما انكارهم الاحتجاج بها على الاحكام الشرعية حتى قال أبو القاسم الموسوي الخوئي في كتابه ( البيان ) : « المعروف عند الشيعة انها - يعني السبع - غير متواترة ، بل القراءة بين ما هو اجتهد من القاريء ، وبين ما هو منقول بخبر الواحد » (119) ، ثم قال بعد ان أفاض في الاحتجاج لهذا الرأي القائل بما لا طائل تحته : « ولكن الحق عدم حجية هذه الرقعات ، فلا يستدل بها على الحكم الشرعي » (120) . ولا أرى

(115) قال : ونحن لا ننكر الخطأ على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد هتفنا به هتفاً ولا حجة فيما روى عن أحد دونه عليه السلام ، انظر كتابه : الاحكام في أصول الاحكام : 527/4 .

(116) يشير الى عرض عاصم على زر بن حبيش للقرآن وكان زر قد قرأ على ابن مسعود وقرأ حمزة على عاصم وقرأ الكسائي على حمزة ، وقرأ حمزة أيضاً على الاعمش

(117) انظر المحلى لابن حزم ج 8 ص : 76 في مسألة انتاب في كفارة اليمين والرد على عن ابن مسعود ، انظر نكت الانتصار : 380 .

أبي حنيفة القائل بوجوبه .

(118) انظر الاحكام في أصول الاحكام : 527/4 .

(119) البيان في تفسير القرآن لابي القاسم الموسوي الخوئي ص : 179 .

(120) البيان ص : 180 .

القارىء حاجة الى بيان تهافت هذا المذهب بوجه عام ، وبحسبه ان يعلم ان اكبر حجج صاحبه أنها - اي الرقعات - أخبار آحاد ، وانها لا قيمة لها ، لان شيئاً منها لم يرو بأسانيد أهل البيت .

وحسبنا هذا القدر في بيان أهمية اختلاف القراءات واثبات ججيتها . والله ولي التوفيق .

أسفي : عبد الهادي حميتو

### مصادر البحث :

الاتقان في علوم القرآن : لجلال الدان السيوطي ، تحقيق : الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم : الطبعة الاولى ، مطبعة المشهد الحسيني : 1387 هـ - 1967 م .

اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الاربعة عشر : للشيخ أحمد بن محمد البنا الدمياطي : مطبعة عزيز خان : 1385 هـ .

الاحكام في أصول الاحكام : لابي محمد أحمد بن علي ن سعيد بن حزم الظاهري : مطبعة الامام مصر .

الاحكام في أصول الاحكام : لسيف الدين الآمدي : مطبعة المعارف بمصر 1332 هـ - 1914 م .

أحكام القرآن : لابي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي : نشر الاوقاف الاسلامية بالقسطنطينية 1935 م .

أحكام القرآن لابي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري : تحقيق علي محمد الجاوي ، الطبعة الاولى ، دار أحياء الكتب العربية : 1376 هـ - 1957 م .

اختلاف القراءات وأثره في التفسير وأستنباط الاحكام : رسالة لنيل  
دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية : تقديم عبد الهادي حميتو :  
خزانة السدار .

الاكليل في استنباط التنزيل : لجلال الدين السيوطي : مطابع  
دار الكتاب العربي بالقاهرة .

الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لابي  
البركات الانباري : مطبعة الاستقامة بمصر 1945 م .

البحر المحيط في التفسير : لابي حيان الفرناطي الاندلسي : مطبعة  
السعادة بمصر ، الطبعة الاولى 1328 هـ .

بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لابي الوليد أحمد بن محمد بن رشد  
( الحفيد ) : طبعة مصورة : دار الفكر - لبنان .

البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين الزركشي : تحقيق الاستاذ  
أبو الفضل ابراهيم : الطبعة الاولى : دار احياء الكتب العربية :  
1376 هـ - 1957 م .

البيان في تفسير القرآن : لابي القاسم الموسوي الخوئي الشيعي :  
الطبعة الثانية : مطبعة الآداب بالنجف .

التحرار والتنوير في تفسير : لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي :  
طبع لدار التونسية للنشر - تونس .

تأويل مشكل القرآن : لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري :  
تحقيق السيد أحمد صقر : دار احياء الكتب العربية : 1375 هـ - 1954 م .

تفسير الحافظ عماد الدين بن كثير : طبعة دار الفكر : الطبعة الثانية  
1389 هـ - 1970 م - لبنان .



تفسير « التبيان » لابي جعفر الطوسي الطبرسي الشيعي : نشر  
المكتبة العلمية بالنجف : 1376 هـ - 1957 م .

ترتيب المدارك : للقاضي عياض أبي الفضل عياض بن موسى  
اليحصبي : نشر وزارة الاوقاف المغربية : مطبعة افصالة - المحمدية .

تهذيب التهذيب : للحافظ ابن حجر العسقلاني : طبعة دار صادر -  
بيروت .

جامع البيان من تأويل آي القرآن : لابي جعفر محمد بن جرير  
الطبري : الطبعة الثانية : مطبعة البابي : 1373 هـ - 1954 م .

الجامع لاحكام القرآن : للامام أبي عبد الله القرطبي : الطبعة الاولى  
دار الكتب المصرية بالقاهرة : 1351 هـ - 1933 م .

جامع بيان العلم وفضله وما جاء في روايته وحمله : للحافظ ابي عمر  
أبن عبد البر : طبعة دار الفكر - لبنان .

الحجة في المقراءات السبع : لابن خالويه : تحقيق الدكتور سالم  
عبد العال مكرم : الطبعة الثانية : نشر دار الشرق : 1397 هـ 1977 م .

الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين السيوطي : المطبعة  
الاسلامية بطهران : 1377 هـ

طبقات المفسرين : للداودي : مركز تحقيق التراث بدار الكتب  
المصرية ، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .

الطبقات الكبرى لابن سعد : طبعة دار صادر - بيروت - لبنان .

طبقات الفقهاء : لابي اسحاق الشيرازي : تحقيق الدكتور احسان  
عباس ، نشر دار الرائد العربي : 1970 - لبنان .

الكامل في التاريخ : لابن الاثير : طبع دار الكتاب العربي  
1387 هـ - 1967 م .

الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي بن ابي طالب القيسي القيرواني :  
تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، نشر مؤسسة الرسالة -  
سوريا - 1401 هـ .

المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز : لابن عطية الاندلسي :  
تحقيق المجلس العلمي بفاس - ونشر وزارة الاوقاف المغربية  
1395 هـ - 1975 م .

المحلى في الفقه : لابي محمد بن حزم الظاهري : نشر مطبعة  
النهضة بمصر : 1347 هـ .

المصنف الكبير للحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني : نشر المجلس  
العلمي بسمك بالهند ، بتحقيق حبيب الرحمن الاعظمي : الطبعة الاولى :  
1390 هـ .

معاني القرآن : ليحيى بن الفراء : تحقيق احمد يوسف نجاتي  
ومحمد علي النجار ، طبع دار الكتب المصرية : 1955 .

مناهل العرفان في علوم القرآن : لمحمد عبد العظيم الزرقاني :  
دار احياء التراث العربي : عيسى البابي وشركاؤه .

نكت الانتصار : لابي بكر محمد بن الطيب الاقلاني : تحقيق الدكتور  
محمد زغلول سلام : نشر مكتبة المعارف بالاسكندرية .

غاية النهاية في طبقات القراء : للحافظ ابن الجزري : طبع مكتبة  
الخانجي : 1352 هـ - 1933 م .

فتح القدير في التفسير : للعلامة محمد بن علي الشوكاني : الطبعة  
الاولى : مطبعة مصطفى البابي .

فضائل القرآن : للحافظ ابن كثير : بديل الجزء السابع من تفسيره :  
مطبعة دار الفكر .

الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي : لمحمد بن الحسن الحجوي  
الثعالبي : طبع دار المعارف بالرباط وبلدية فاس : 1345 هـ .

الفهرس : لابن النديم مطبعة : الاستقامة بالقاهرة .

النشر في القراءات العشر : للحافظ ابن الجزري : طبعة المكتبة  
التجارية بمصر .

سراج القارئ على حرز الاماني : لابن القاصح : نشر مطبعة  
التوفيق بالقاهرة : 1341 هـ .

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق : لفخر الدين عثمان بن علي  
الزيلعي : الطبعة الثانية : دار المعرفة - بيروت .

الموطأ من رواية محمد بن الحسن الشيباني : تعليق عبد الوهاب  
عبد اللطيف : طبعة القاهرة : 1387 هـ - 1967 م .

الناسخ والمنسوخ : لابي جعفر النحاس : الطبعة الاولى : مطبعة  
السمادة بمصر : 1323 هـ .